



بسم الله الرحمن الرحيم

## وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي

اللجنة العليا للمسؤولية الاجتماعية



بالتعاون مع مركز المجذوب للاستشارات الاقتصادية والمالية

### المؤتمر الرابع للمسؤولية الاجتماعية

في الفترة ( ١٢-١٣ مارس ) ٢٠١٤ م

قاعة الصداقة - الخرطوم

### ورقة بعنوان:

المسؤولية الاجتماعية من حيث المفهوم والقيم ...

ومقاربتها بالمبادئ العشر للإتفاق الدولي

### إعداد وتقديم:

السفير مبارك حسين رحمة الله  
مستشار علاقات التعاون الإنمائي الدولي

بسم الله الرحمن الرحيم

المسؤولية الاجتماعية من حيث المفاهيم والقيم ... ومقاربتهما بالمبادئ العشر للإتفاق الدولي

أولاً... تمهيد:

(١) أشير في مستهل هذه الورقة إلى ملاحظة هامة جدية بالإهتمام والتأمل ، وهي أن الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل التطور الهائل والنمو السريع والإنتشار الواسع الذي يشهده قطاع الإتصالات، وخدمات التواصل المجتمعي إستوجب القيام برصد شامل لما حفلت به المواقع الإسفيرية ، باللغتين العربية والإنجليزية، على وجه الخصوص ، من أدبيات في تعريف وشرح مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ، وإستعراض لمختلف القضايا والموضوعات المقترنة بها ... تتفق هذه التعريفات والشروحات، والقضايا والموضوعات ذات الصلة بهذه المسألة بالنظر لإختلاف الفكر والرؤى فيما بين المتخصصين والباحثين المهتمين بالمسؤولية الاجتماعية للشركات بين من يقدم أطروحته بالإستناد إلى فكر ورؤى معاصر ، وذلك الذي يستند إلى شرعة الأديان السماوية ، والشريعة الإسلامية على وجه الخصوص ... في ذات السياق ، ينبغي الإشارة إلى أن هذا التباين في أطروحات الباحثين المهتمين والمتخصصين لمختلف جوانب المسؤولية الاجتماعية للشركات مرجعه التباين في مستويات التنمية والنمو الإقتصادي فيما بين الدول التي ينطلق منها هؤلاء عند تناولهم هذه المسألة بالنظر لإنسحاب هذا التباين على منهج تفكيرهم ورؤاهم فيما يطرحون من تعريف وشرح لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ... والقيم المصاحبة لها ... وهذا ما تسعى هذه الورقة إلى رصده وتبيانه ... وقبل أن نفعل ذلك ، ينبغي الإشارة لثلاث تعريفات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات تختلف فيما بينها بإختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية ... ، ولكنها تتفق جميعاً من حيث مضمون هذا المفهوم ... فهناك من يعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات كونها تذكير للشركات بواجباتها ومسؤولياتها تجاه المجتمعات التي تمارس أنشطتها في محيطها الجغرافي ...، بينما يرى البعض الآخر أن جوهر هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات تقوم بها الشركات المعنية تجاه المجتمع بمحض إرادتها ، وعلى أساس طوعي ...، فيما يرى آخرون أن المسؤولية الاجتماعية للشركات ليست سوى شكل من أشكال الملاءمة الاجتماعية الواجبة على الشركات.

(٢) الملاحظة الأخرى هي أنه ، وخلافاً لما إتسم به التعريف بالمسؤولية الاجتماعية من تباين في طرح الرؤى

والأفكار ، فإن التعريف بالمبادئ العشرة للإتفاق العالمي للأمم المتحدة " **The Ten Principles of the United Nations Global Compact** " والذي يرمز إليه إختصاراً بـ (GC) ، إتسم بالوضوح والدقة ... ذلك أن الأمر في هذه الحالة إقترن بمبادرة جديدة ومحددة من حيث الأطر والمعالم قام بطرحها

السيد كوفي عنان في أواخر فترة ولايته الثانية كأمين عام للأمم المتحدة (العام ١٩٩٩م) في سياق الإعداد لمؤتمر القمة الألفية الذي عقد برئاسة المنظمة الدولية في نيويورك في سبتمبر من العام ٢٠٠٠م... وكان ذلك تمهيداً لمبادرة دعا فيها السيد عنان لتأسيس شراكة بين الأمم المتحدة ومؤسسات الأعمال التجارية كهدف ، بل وسيلة هامة وضرورية لدعم أهداف ومقاصد الطرفين ... إذ أشار في بيانه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي بمنتجع دافوس السويسري في ٣١ يناير ١٩٩٩م أنه إذ يطرح مبادرته هذه للشراكة ، فإنه يدعو الأمم المتحدة ، وقادة الأعمال التجارية ، للشروع في صياغة إتفاق عالمي يكون بمثابة ميثاق عالمي لقيم ومبادئ مشتركة باستطاعتها أن تمنح الأسواق العالمية وجهاً إنسانياً ... في هذا السياق ، ستعرض الورقة لاحقاً بشئ من التفصيل لعلاقة هذه المبادرة بإعلان القمة الألفية الذي تم إعماده في العام التالي الذي إشتهر كوثيقة توافق عالمي للأهداف الإنمائية للألفية (Millennium Development Goals) والتي يرمز لها إختصاراً (MDGs).

(٣) ولتقريب ماذهبت إليه بشأن التباين في تعريف المسؤولية الإجتماعية للشركات أشير لما ورد في الملف الذي نشرته مجلة تجارة الرياض في ديسمبر ٢٠١١م عن المسؤولية الإجتماعية للشركات في الدول النامية : الدور الحكومي والتزامات المستثمر الأجنبي ... إذ يرى مُعد الملف أن مفهوم المسؤولية الإجتماعية للشركات يهدف إلى النظر في دور مؤسسات الأعمال تجاه المجتمع ، وتعظيم النتائج الإجتماعية لما تقوم به مؤسسات الأعمال من أنشطة وممارسات ... وأنه من الناحية العملية فإن الكثير من ممارسات المسؤولية الإجتماعية للشركات تجدد دافعها من إهتمامات المستثمرين والشركات والمستهلكين القائمين في الدول الأكثر ثراءً على مستوى العالم ... فبرامج المسؤولية الإجتماعية الوطنية في الدول متوسطة ومحدودة الدخل تشهد حضوراً واهياً في الملف العالمي ، ولا يتم الإشارة إليها في الغالب على أنها "مسؤولية إجتماعية" .... وكانت المحصلة هي ممارسات المسؤولية الإجتماعية للشركات التي تتم صياغتها بصورة كبيرة في الدول الغنية المتقدمة ...، ثم تتم عولمتها ونقلها إلى الشركات الأخرى ، والمؤسسات الإجتماعية عبر قنوات التجارة العالمية والإستثمار ، ومساعدات التنمية (ODA) ... ويعتقد مُعد الملف أن التحدي الإستراتيجي للحكومات على المستويات الوطنية والمحلية يتمثل في الصياغة المثلى لبرامج عمل مثل تلك التي تقوم بصورة كبيرة على دوافع السوق ، وتستجيب لقضايا وإهتمامات أصحاب العلاقة في الدول الغنية ... ويخلص الملف للقول أنه ، وعلى مدار السنوات الخمسة الماضية ، قامت الكثير من الحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية في العديد من الدول متوسطة ومحدودة الدخل بالإتصال المباشر مع برامج عمل المسؤولية الإجتماعية للشركات في الدول الغنية ... وظهرت حركات ومبادرات المسؤولية الإجتماعية للشركات في دول مثل الصين والهند وجنوب إفريقيا والفلبين والبرازيل وغيرها الكثير .

(٤) فيما يتعلق بالأمر في الدول الغنية المتقدمة ... يشير بعض الباحثين المهتمين إلى الفكرة السائدة في هذه الدول بأنه لا يوجد أسلوب واحد للمسؤولية الاجتماعية يصلح لجميع الشركات ، وأن ذلك أمر غير فاعل فيما يتعلق بدوافع الشركات نحو السلوك الاجتماعي المسؤول ... وعلى الرغم من أن الجدل القائم والمستمر حول مفهوم ودور المسؤولية الاجتماعية يشهد نوعاً من التفاوت الشديد بين رأي متفائل حول دور قطاع الأعمال في المجتمع، ورأي مخالف ينتقد الأمر بشدة ... هناك إتفاق عام تبلور حول أن الدول النامية تمنح المسؤولية الاجتماعية للشركات سياقاً اجتماعياً وثقافياً يختلف عن ذلك الذي تشهده الدول المتقدمة من واقع ممارساتها لهذا المفهوم.

(٥) تبين آخر بين مايسود في الدول المتقدمة والدول النامية من خصائص للمسؤولية الاجتماعية للشركات ... فهي في الأخيرة تفتقر إلى الصيغة الرسمية المؤسسية من حيث مقاييس المسؤولية الاجتماعية المستخدمة في الدول الغنية المتقدمة (المعايير ، إعداد التقارير ، وقواعد السلوك، ونظم الإدارة للشركات)...ومن اللافت للأنظار في هذه المقارنة أن الشركات الكبرى العالمية والوطنية التي تعمل في الدول النامية تمارس المسؤولية الاجتماعية بطريقة رسمية بالنظر إلى أن بعضها يتمتع بماركات عالمية **Int.Trade Marks**، والبعض الآخر يطمح في الحصول على مكانة عالمية.

#### ثانياً... أهم التعريفات السائدة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات:-

(١) في ضوء ماتقدم ، ينبغي التمهيد للحديث عن أهم التعريفات المتعارف عليها عالمياً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات أن هذه التعريفات تقتصر تحديداً على الشركات التجارية والصناعية في النص الإنجليزي للمفهوم **Corporate Social Responsibility** ويرمز لها اختصاراً بـ (CSR) لتأتي ترجمتها إلى اللغة العربية وغيرها من اللغات العالمية الأخرى على نحو سليم وكامل أي "المسؤولية الاجتماعية للشركات التجارية والصناعية".

وكما سبقت الإشارة ، هناك عدة تعريفات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ، ولكنها تلتقي جميعاً من حيث المضمون فهي تدور حول ذات المعنى أي تحمل الشركات التجارية والصناعية لمسئوليتها تجاه أصحاب المصالح وهم حملة الأسهم ، والمستهلكين ، والعملاء ، والموظفين العاملين ، والموردين ، والبيئة، والمجتمع ... وفيما يلي رصد لأهم هذه التعريفات :-

#### التعريف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية :-

(أ) البنك الدولي (The World Bank):

يعتبر تعريف البنك الدولي للمسؤولية الاجتماعية من أهم التعريفات ، وأكثرها شيوعاً ... ويقوم هذا التعريف على أن المسؤولية الاجتماعية تعني إلتزام أصحاب الأعمال التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم ، والمجتمع المحلي ، والمجتمع ككل بهدف تحسين مستوى معيشة الناس وفق أسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد.

**(ب) الغرفة التجارية العالمية (International Chamber of Commerce):**  
وعرفت المسؤولية الاجتماعية بأنها تشمل جميع المحاولات والماساعي التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية لإعتبرات أخلاقية ، ومن ثم فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون إجراءات ملزمة قانوناً.

**(ج) مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة ( World Business Council for Sustainable Development):**  
ويرى أن المسؤولية الاجتماعية التزام مستمر من طرف مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقياً ، والمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية ، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة بالإضافة للمجتمع المحلي ، والمجتمع ككل.

**(د) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP):**  
في تقريره الذي قدمه لمؤتمر قمة التنمية المستدامة في العام ٢٠٠٢م ، أبان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن هناك عدة تعريفات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ، ولكنها تدور حول ذات المعنى وهو تحمل الشركات لمسؤوليتها تجاه أصحاب المصالح من حملة للأسهم ، ومستهلكين وعملاء ، وموردين ، ومن العاملين ... والبيئة والمجتمع... وبهذا المفهوم ، فإن على الشركات الإلتزام ، ليس فقط بتحقيق الأرباح لمساهميها ، ولكنهممتد ليشمل البيئة ، والعاملين وأسرهم ، وفئات أخرى من المجتمع.

**(هـ) الإتحاد الأوروبي(The European Union):**  
يُعرّف الإتحاد الأوروبي مفهوم المسؤولية الاجتماعية بأن تقوم الشركات بموجبه بتضمين الإعتبرات الاجتماعية والبيئية في أعمالها وتفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي (لايستوجب سن التشريعات والقوانين ، أووضع قواعد أو لوائح محددة).

**(و) المجلس الإقتصادي والإجتماعي الهولندي(Duch Economical and Social Council):**  
بوصفه هيئة إستشارية للحكومة الهولندية ، يحدد هذا المجلس المسؤولية الاجتماعية كونها تتضمن عنصريين أولهما ما يكفي من التركيز من الشركة على مساهمتها في رفاه المجتمع في المدى الطويل ، وثانيهما وجود علاقة

مع أصحاب المصالح بالشركة ، والمجتمع بشكل عام .. وأن هذه المساهمة تتكون من أبعاد إقتصادية ، وإجتماعية ، وبيئية.

#### (ز) المنظور الإسلامي للمسؤولية الإجتماعية :

ينطلق المنظور الإسلامي لدوافع المسؤولية الإجتماعية من عنصر روعي يتمثل في أن التكليف الشرعي الرباني الذي يؤديه الإنسان يتم طلباً لثواب الله ، ومبعثه الأخلاق الإسلامية التي تأخذ بزمام كل فضيلة فتجعلها مطلوبة ، فبعضها على سبيل الإستحباب ، والبعض الآخر على سبيل الوجوب بحسب المصالح المترتبة عليها في الدنيا والآخرة ... فالزكاة ، والحقوق الواجبة للأقارب والحيران ، والكفارات ملزمة شرعاً ... فيما يدخل الوقف والصدقات الأخرى في مجال الإلتزام الذاتي المسلم ، يؤديه لنيل الثواب الذي هو جزء محقق ، فضلاً عن شمولية المسؤولية الإجتماعية في الإسلام للجوانب الروحية ، إضافة إلى الجوانب المادية التي حث عليها الإسلام كتنظيم إجتماعي مؤسس لبناء مجتمع مستقر و متماسك تكتمل فيه جميع العناصر الثقافية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية وغيرها... ومجمل القول أن المسؤولية الإجتماعية في الإسلام تستمد مرجعيتها من قوة الإعتقاد الديني ... ذلك أن قوة إعتقاد المسلم من وجوب أدائه لإلتزاماته تجاه المجتمع الذي يعيش فيه نابعة من قوة إيمانه وإعتقاده بوجوب تسخير وتوجيه نشاطه الإقتصادي في ما يرضي الله.

على صعيد آخر ، وفي سياق الحديث عن المنظور الإسلامي للمسؤولية الإجتماعية نشير إلى أن للخبير الإقتصادي الدكتور عبدالرحمن باعشن تصور ورؤى حول هذا المفهوم جديران بالإطلاع والإهتمام والتأمل ... فهو يرى أن المسؤولية الإجتماعية أكثر عمقاً من مفهوم العمل الخيري، وأنه برغم أن الإسلام يعد أكثر الأديان التي رسخت لمفهوم المسؤولية الإجتماعية ، إلا أن هناك إعتقاد خاطئ لدى البعض بأنه مفهوم إرتبط فقط بالأعمال الخيرية بما في ذلك الصدقات التي يؤديها المحسنون تجاه الفرد والمجتمع ... وفي تقدير هذا الخبير أن المسؤولية الإجتماعية تعد من أعظم القيم التي سنها الإسلام رغم أنها أصبحت غائبة فعلياً بسبب الخلط الذي وقع فيه البعض في تعريفها ، خاصة في المجتمعات الإسلامية بخلاف المجتمعات الغربية ... وفي رأيه أنه إذا كان الغرب أخذ يتعامل مع المسؤولية الإجتماعية وفقاً للمعايير الدولية من خلال الإلتزام بالمبادئ التي يسنها لتنظيمه وهي في الإذعان القانوني ، وإحترام الأعراف الدولية ، والشفافية ، وإحترام حقوق الإنسان الأساسية ، ومبدأ القابلية للمساءلة ، فإن الشريعة الإسلامية كان لها السبق في إرساء كل هذه الدعائم لتنظيم مفهوم المسؤولية في المجتمع ... ويخلص الدكتور باعشن إلى القول أن الغرب إختطف المسؤولية الإجتماعية من ثنايا العمل الإسلامي الأول ولكنه إهتم بها مفهوماً وتطبيقاً.

## ثالثاً... القيم المرتبطة والمصاحبة لأداء المسؤولية الاجتماعية :-

أ. الشعور بالمسؤولية الاجتماعية ، والإقرار والوفاء بأدائها ينطلق من شعور ديني وأخلاقي ووطني بالمساهمة الاجتماعية ، مقابل إستغلال الموارد المادية والبشرية للمجتمع ، وتحقيق الأرباح.

ب. المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع تجسد الإهتمام بالحقوق المشروعة لأجيال المستقبل في التمتع بالموارد الطبيعية التي تزخر بها مجتمعات نشأهم من خلال الإهتمام بالبيئة ... ومن هنا جاء الإهتمام بما تطرحه الجماعات الناشطة في الدعوة لتبني تنمية مستدامة تقوم على هدف الحفاظ على البيئة بتعزيز السلوك الإيجابي للشركات والمؤسسات التجارية والصناعية تجاه البيئة ... مثال ذلك التسويق الأخضر

### .Green Marketing

ج. فرضت المسؤولية الاجتماعية نفسها كواقع في محيط العلاقات الإقتصادية بفضل ردود الجماعات المناهضة للعولمة ، وممارسات الشركات متعددة الجنسيات بالزامها بمسئوليتها والقيام بدورها في مواجهة ظاهرة الفقر في العالم (إعتماد الإتفاق العالمي **Global Compact** ... الذي يُمكن وصفه كمنهج لتحقيق العدالة الاجتماعية)...

د. يجسد الإتفاق العالمي بمبادئه العشر وسيلة طوعية لإلتزام أخلاقي من قبل الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية باحترام حقوق الإنسان ، وحقوق العاملين في المنشأة ، وحقوق أصحاب المصلحة **Stakeholders** ... فضلاً عن محاربة الفساد بكل أشكاله.

هـ. أداء المسؤولية الاجتماعية يعكس قيم الأخوة الإنسانية والرحمة والتعاون (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۗ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) سورة المائدة الآية (٢).

و. يطرح الأستاذ الرمضي بن قاعد السعدي المشرف العام على موقع الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية (مداد) رأياً مفاده أن المسؤولية الاجتماعية تسعى لتعزيز الأمن الشامل متعدد الأبعاد في المجتمعات إن فهمت وتأصلت في فكر القطاع الخاص وفق قناعة تامة بأهميتها لقطاع الأعمال أولاً والمجتمع ... وأن الدين الإسلامي دين مسؤولية إجتماعية أعطى الحق للعمل الخاص وفي ذات الوقت للمجتمع ثانياً... وأن نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية هو نشر لقيم نبيلة نحن أصلاً مطالبين ومأمورين بنشرها وتعزيزها.

ز. بإمكان المسؤولية الاجتماعية الإسهام في تطوير فضيلة الوقف الإسلامي وتفعيله ، وتعظيم أهدافه وغاياته كبرنامج رائد من برامج المسؤولية الاجتماعية (مبادرة رجل الأعمال السعودي الشيخ سراج عبدالسلام عطار بتخصيص مبلغ ١٥٠ مليون ريال لبناء مشروع في مكة المكرمة يُعد من أكبر مشروعات رعاية وتعليم الأيتام).

#### رابعاً... ملامح عن المسؤولية الاجتماعية في الدول العربية:

- (١) على مستوى الحكومات العربية بجامعة الدول العربية ، صدر عن وزراء التنمية الاجتماعية في العاصمة الأردنية عمان ٢٠٠٨ عدد من التوصيات أكدت على أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات ، ودعت لأن تصبح نهج عمل لتحقيق التنمية المستدامة ، وبما يضمن المساواة والعدالة في الحقوق والواجبات بين كافة الأطراف .. كما دعت لخلق ثقافة متجمعية عربية حول المفهوم ، وتفعيل مفهوم الوقف .
- (٢) في تقريرها السنوي التاسع عن المسؤولية الاجتماعية ، تناولت المنظمات الأهلية العربية هذه المسألة على مستوى القطاع الخاص في عدد من الدول العربية ، ومدى تفاعلها مع المجتمع المدني العربي (الأردن ، مصر ، السودان ، المغرب ، تونس ، لبنان بالإضافة لدول مجلس التعاون الخليجي ما عدا قطر ...).

#### (٣) ونوجز فيما يلي الملامح الأساسية التي حفل بها هذا التقرير :-

- صعوبة توافر البيانات المحددة والموثقة التي يمكن الإعتماد عليها في إستعراض المسؤولية الاجتماعية في الوطن العربي.
- إمتناع غالبية الشركات الخاصة ، والمؤسسات المالية والتجارية عن الإفصاح عن الحجم الكلي لمساهمتها المالية الموجهة لمشروعات المسؤولية الاجتماعية.
- شملت أهداف وغايات إستجابات القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية في المنطقة العربية تجاه المجتمع مجالات عديدة من أهمها :- تحقيق الأرباح ، وتحسين الصورة ، والتسويق الدعائي.. فضلاً عن التزام الشركات بالحد الأدنى من الخدمات المجتمعية للعاملين وأسراهم ، وتفادي الإضرار بالبيئة.

#### (٤) نماذج لمبادرات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص العربي:-

- مبادرات قوية من طرف شركات الإتصال والهواتف المحمولة.
- تأسيس تحالفات وشراكات قوية بين الشركات الكبرى الربحية وبعض الجمعيات الأهلية ، خاصة تلك المهتمة بالتنمية.
- الإتجاه العام بتركيز أنشطة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في العواصم والمدن (ربما لتحسين الصورة والتسويق والإعلام).
- السودان وتونس والمغرب جمع بينهم إهتمام ملحوظ بالريف ... تطوير التكنولوجيا في حالة تونس ، النهوض بالصناعات الصغيرة البيئية في حالة المغرب ... أو لمواجهة الوضع السياسي والحد من الفقر في حالة السودان ...



- من أهم نتائج أولويات القضايا في المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تصاعد الإهتمام بالشباب ، والنساء الفقيرات المعيلات للأسر .
- وملح جديد تمثل في تشجيع مبادرات العمل التطوعي بين الشباب .

#### (٥) برامج المسؤولية الاجتماعية التي إرتبطت بإحتياجات وطنية محددة:-

- إهتمام دول الخليج العربي بالإغاثة الإسلامية.
- التوجه بالبرامج نحو مناطق النزاع ودعم السلام كما في السودان ، وتنفيذ برنامج متميز وحديث يستهدف إقليم دارفور .
- برامج تركز على توفير القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر .
- برامج تستهدف تنظيم وتعبئة طاقات الشباب نحو العمل الطوعي كما في السودان ومصر .

#### (٦) تحديات ماثلة:-

- محدودية التوثيق وتوافر البحوث.
- قلة الكوادر البشرية المؤهلة في عدد من الدول العربية.
- محدودية إمكانات المساءلة ، والمحاسبة ، وقصور الشفافية.
- بالإضافة لما تقدم ، هناك أسباب عديدة تفوق إنتشار المسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول العربية ... فقد أشار الباحث المصري حسن عبدالمطلب الأسرج في ورقة عن تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية أن من أهم هذه الأسباب :

- أ. إنعدام ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات لدى معظم الشركات العربية .
- ب. معظم جهود هذه الشركات غير منظمة ، ولا تأخذ طابعاً مؤسسياً.
- ج. غياب ثقافة العطاء لأغراض التنمية .. وتركيز الجهود على الأعمال الخيرية غير التنموية.
- د. الخلط بين الأعمال الخيرية وأنشطة المسؤولية الاجتماعية.

#### (٧) ملاح إيجابية :-

- توجيه الإهتمام نحو قطاع الشباب .
- التزوع لدعم وتعميق القدرات التنافسية والتوجه التنموي بدلاً عن الخيري (أو الإهتمام بهما في خطين متوازيين).
- تصاعد الإهتمام بالنساء ، وتكنولوجيا المعلومات والبيئة.

## خامساً... التعريف بالمبادئ العشرة للإتفاق العالمي للأمم المتحدة:-

(١) كنت في التمهيد لهذه الورقة قد أشرت إلى ملاحظتي أن تناول هذا الجانب من عنوانها اتسم بكثير من اليسر والمرونة بالنظر لحداثة مبادرة "إقامة شراكات عالمية" ، والطرح الواضح والدقيق الذي بُنيت عليه. وأرجو أن أتوقف بداية عند ملاحظة أعتقد أنها جديرة بالإهتمام ، وأنها تجسد مايمكن أن نصفه بالحيوية والديناميكية التي ينضوي عليها مضمون المبادرة ... ذلك أن طرحها على المجتمع الدولي من قبل السيد كوفي عنان ، الأمين العام السابق للأمم المتحدة في العام ١٩٩٩م بُني على أنها مبادرة قابلة للتجديد ، إذ اقترن ذلك بكلمة (نحو) **Towards أي "نحو إقامة شراكات عالمية Towards Global Partnership"**... ولايزال هذا الوصف بحيوية هذه المبادرة قائماً في كل دورة تنظر فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا البند من جدول أعمالها بنية التعرف على آراء وتصورات الدول الأعضاء بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء ، وبخاصة القطاع الخاص ، بالإضافة للتعرف أيضاً على آراء الشركاء المعنيين ، وبخاصة القطاع الخاص ، بشأن كيفية تعاونهم مع الأمم المتحدة.

تم التقديم للإتفاق العالمي للأمم المتحدة "على موقع مكتب الإتفاق بالشبكة العنكبوتية" بأن التاريخ لم يشهد من قبل إتساقاً أكبر بين الأهداف التي ينشدها المجتمع الدولي وتلك الأهداف التي يبتغيها عالم المؤسسات التجارية والصناعية ... فقد تمخضت الأهداف المشتركة مثل إنشاء الأسواق ، ومحاربة الفساد ، وصون البيئة ، وتحقيق الإندماج الإجتماعي ، عن شراكات لم يسبق لها مثيل ، وعن إنفتاح غير مسبوق بين قطاع الأعمال ، والحكومات ، والمجتمع المدني ، والقوى العاملة ، والأمم المتحدة.

### ماهو الإتفاق العالمي؟

(٢) طبقاً للتعريف الرسمي الذي أورده مكتب الإتفاق بالأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك بموقعه في الإنترنت، فإن الإتفاق العالمي عبارة عن منهاج عمل للسياسات ، وإطار عملي للشركات التي إلتزمت بالاستدامة وبممارسات المؤسسات التجارية المسؤولة ... وأن هذا الإتفاق يمثل مبادرة خاصة بالدور القيادي للرؤساء التنفيذيين لتلك المؤسسات ، وتسعى إلى إتساق عمليات وإستراتيجيات تلك المؤسسات في كل مكان مع عشرة مبادئ مقبولة عالمياً في ثلاث مجالات وتحديداً هي حقوق الإنسان والعمل ، والبيئة، ومكافحة الفساد.

(٣) إقترنت مبادرة الإتفاق العالمي للأمم المتحدة نحو إقامة شراكات عالمية بأمرين هامين هما :- الأولويات والأهداف التي أقرها زعماء العالم وقادته في مؤتمر القمة الألفية ممثلة في الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية (MDGs) ومنها هدف إقامة شراكات متينة بُغية تحقيق التنمية ، والقضاء على الفقر ... والأمر الثاني إختصاص بالعولمة ( **Globalization** ) إذ تم التأكيد في هذا السياق على أن الجهود المبذولة للتصدي للتحديات التي تطرحها العوالمة يمكن أن تستفيد من تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين ، ولاسيما القطاع

الخاص ، من أجل ضمان تحويل العولمة إلى قوة إيجابية للجميع... تجدر الإشارة أن الإتفاق العالمي إرتكز في مضمونه على أربعة مبادئ دولية هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وإعلان منظمة العمل الدولية حول المبادئ الأساسية والحقوق في العمل ، وإعلان ريو حول البيئة والتنمية وميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .

#### (٤) الأهداف التي يسعى الإتفاق العالمي إلى تحقيقها :

• من خلال مجموعة عريضة من مسارات العمل المتخصصة ، وأدوات الإدارة ، والموارد ، والبرامج المواضيعية ، فإن الإتفاق العالمي للأمم المتحدة **Global Compact** يهدف إلى النهوض بمهدفين يكمل كل منهما الآخر :

- أ. تعميم المبادئ العشرة في أنشطة المؤسسات التجارية حول العالم.
- ب. القيام بإجراءات مساعدة للتعزيز دعماً لأهداف أوسع نطاقاً تشهدها الأمم المتحدة ، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs).

#### (٥) مزايا الإتفاق بالنسبة للشركات والمؤسسات التجارية والصناعية :

بما أن هذه المؤسسات تعتبر العامل الرئيسي الذي يحرك العولمة ، فإن أدائها للدور الذي دعاها إليه الإتفاق العالمي ، يضمن لها الإسهام في نهوض الأسواق والتجارة والتكنولوجيا والموارد المالية بطرق تفيد الإقتصادات والمجتمعات في كل مكان ، وتسهم في وجود إقتصاد عالمي شامل ومستدام.

الوضع القانوني للإتفاق العالمي :

في تقديري أن الأمم المتحدة حققت نجاحاً كبيراً في الترويج للإتفاق العالمي ... وتسويقه بمستويات معقولة وذلك بفضل الشفافية التي واكبت طرح هذه المبادرة ، والإجراءات التي تم إتخاذها لاحقاً في سياق تقييم التقدم الذي تم إحرازه ، وإستكشاف سبل وسائل تعزيز المبادرة ، وتوسيع آفاق غايتها على النحو الذي جاءت عليه صياغات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بوصفها أعلى مراتب صنع القرار الحكومي الدولي بشأن هذه المبادرة... وحصيلة هذا الطرح الشفاف أن هذا الإتفاق "لايعتبر أداة تنظيمية ، بل هو بالأحرى مبادرة طوعية تعتمد على المساءلة العامة ، والشفافية ، والإفصاح لإكمال الرقابة التنظيمية ، وإفصاح مجال للإبتكار".

على صعيد آخر ، سعى الإتفاق إلى الترويج عن المزايا والمكاسب التي يمكن للشركات أن تحققها من خلال مشاركتها فيه وذلك بتبيان أفضل الخصائص المميزة للأمم المتحدة كالمسئولية المعنوية **Moral Authority** وقدرتها على تجميع الأطراف مع مواطني القوة والموارد التي يمتلكها القطاع الخاص في إيجاد الحلول ، كما أبان الطابع العالمي والمحلي للإتفاق باعتبار أن المبادرة ذات طابع خاص وعام ، وأنها طوعية بيد أنها خاضعة للمساءلة.

## (٦) الجديد في عالم الشراكة العالمية والإتفاق العالمي:

- صدر مؤخراً عن مكتب الإتفاق العالمي بالأمانة العامة للأمم المتحدة تقرير بعنوان " الإستدامة للشركات .. العام ٢٠١٣م " إستهلها أمين عام المنظمة الدولية بان كي مون بجملة "إن توفير مستقبل أفضل للجميع يتطلب إتخاذ إجراءات من الجميع" .
- إبان التقرير أن الممارسات المستولة عن الأعمال التجارية تزداد بتنامي عدد الشركات التي قامت بإتخاذ إجراءات في هذا المنحى .
- بُني التقرير على مسح شمل حوالي ألفي شركة أعضاء في الإتفاق العالمي ... ويعتبر مادة توفر تحليلاً للوضع الراهن فيما يتعلق بالإستدامة من طرف الشركات في إسهاماتها بشأن الإعتماد العميق والمتبادل لمجالات الأسواق العالمية ، والمجتمعات ، والناس في ظل العولمة السائدة اليوم .
- كشف التقرير عن إنتقال الشركات من "النوايا الحسنة" إلى قيامها " بإجراءات مهمة" ... ومن "الأقوال" ... إلى "الأفعال" كأمر صار أكثر يسراً وسهولةً مع مرور الزمن.

## (٧) فعاليات القمة لقادة الإتفاق العالمي للأمم المتحدة:

- عقدت هذه القمة بنيويورك في يومي ١٩ - ٢٠ سبتمبر الماضي على هامش إنعقاد الدورة ٦٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة ... وتم الإعلان في ختامها عن إعتماد ماوصف "بالترابط البناني الجديد".
- أطلقت القمة ٣ منصات قضايا جديدة لدعم الأعمال التجارية : التعليم ، والزراعة والسلام ... وأكدت أن هذه المنصات تُكمل منصات الإتفاق العالمي للأمم المتحدة المتفق عليها أصلاً في مجالات حقوق الطفل ، وتمكين المرأة ، والمناخ والطاقة ، والمياه ومكافحة الفساد.
- من بين أهم الفعاليات المصاحبة لهذه القمة إنعقاد ملتقى الأمم المتحدة للقطاع الخاص الذي خصص هذه المرة لإفريقيا ... وفي ختامه ، أعلن قادة الأعمال التجارية عن ٢٥ إلتزاماً لتحقيق التقدم في القارة السمراء.

## سادساً...قضايا مثار حوارات ومناقشات مستمرة :-

في ظل إستمرار الجدل على المستويين العربي والأفريقي بوجه خاص حول مختلف القضايا ذات الصلة بموضوع المسؤولية الإجتماعية ... قد يكون من المناسب أن تصدر عن هذا المؤتمر توصية بإيلاء هذه القضايا الإهتمام والتركيز اللازمين في المؤتمرات القادمة بأمل التوصل إلى توافق عام حولها نظراً لما في ذلك من فوائد ومزايا جمة

في مسيرة المسؤولية الاجتماعية الناجمة في السودان بعون الله. وإلى هذه الغاية ، تطرح هذه الورقة القضايا (الخلافية) التالية :-

(أ) التوافق على تعريف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار طابعها الحيوي والديناميكي... مقابل النظر إلى العمل الخيري ذي الطابع الطوعي. (المسؤولية الاجتماعية ... مقابل ... الإستجابة الاجتماعية)... فضيلة التكافل ... والفصل بين هذه الموضوعات.

(ب) سن التشريعات والقوانين واللوائح الإجرائية بين رأى يتحمس لها... ويدعو لتبنى منهج مستقل... يمنح إمتيازات للشركات التي تسعى حثيثاً لتفعيل دورها في برامج المسؤولية الاجتماعية ... ورأى آخر يدعو لعمل إتفاقيات للمسؤولية الاجتماعية فيما بين أصحاب الإمتيازات الخاصة والمجتمعات المحلية ... ورأى ثالث يتحفظ بشدة على هذا التوجه.

(ج) وضع معايير محددة لبرامج المسؤولية الاجتماعية بشكل توافقي من طرف الحكومة، والشركات التجارية والصناعية ، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالأمر وذلك بهدف تطويرها ، وتقليص غير الهادف منها (لحكومة قطر تجربة رائدة ومنتفردة في المحيط العربي في هذا المجال إذ يضطلع فريق عمل تحت رعاية وزارة الأعمال والتجارة بهدف المهمة).

والله من وراء القصر ،، وهو يهري إلى السبيل ،،